مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر الائتمانية

د. عبدالله محمد امهلهل
قسم التمويل والمصارف ،كلية الاقتصاد ، جامعة سرت
amhlhl@su.edu.ly

الملخص

تسعى الدراسة الى تقييم إجراءات التحليل الائتماني سواء المتعلقة بالعميل والمتعلقة بالمصرف والمتعلقة بموضوع الائتمان المعتمدة عند منح الائتمان بالقطاع المصرفي الليبي والتحقق من مدى فاعليتها في ترشيد القرارات الائتمانية لتجنب مخاطر تعثر الائتمانات المصرفية والتعرف على اهم اسبابها. ولتحقيق هذا الغرض فقد أُعتمد المنهج الاستنباطي في تصميم خطة الدارسة وفرضياتها، كما وُظِف في اجرائها المنهج الاجرائي القائم على إستراتيجية المسح الميداني وتم جمع بياناتها عن طريق نموذج استبيان معد لذلك وتوزيعه على كل المصارف التجارية الليبية. وقد خلصت النتائج الى ان المصارف التجارية المبحوثة تلتزم – بمستوى متوسط – ولكن مهم احصائيا – باتباع اجراءات التحليل الائتماني والمعايير المعتمدة لمنح الائتمان المصرفي الا ان النتائج اكدت ان الالتزام فقط بإجراءات التحليل الائتماني لا يكفي ، حيث لم تؤكد النتائج الدور الفعال والهام لاجراءات التحليل الائتماني في الحد من مخاطر تعثر الائتمانات المصرفية، وقد يُعزى ذلك الى عدة اسباب اخرى اهمها: تداعيات حالة عدم الانضباط بالبلاد واثارها على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي – ضعف دور المصرف المركزي للرقابة والمتابعة على اجراءات الاقراض بالمصارف التجارية – سوء الادارة وعدم ادراك لقيادات الادارية العليا مسؤولياتها وجدية الالتزام.

الكلمات المفتاحية

التحليل الائتماني، المخاطر الائتمانية، معايير الائتمان المصرفي.

Evaluating the credit analysis procedures in the Libyan banking sector and its effectiveness in reducing the credit risks

Abstract

The study seeks to evaluate the credit analysis procedures, whether related to the customer, the bank, or the subject of credit adopted when granting credit in the Libyan banking sector, and to verify the extent of their effectiveness in rationalizing credit decisions to avoid the risks of bank credit and to identify their most important causes. To achieve this purpose, the deductive approach was adopted in designing the study plan and its hypotheses. The procedural approach based on the survey strategy was also used in conducting the study, and its data was collected through a questionnaire form prepared for that purpose and distributed to all Libyan commercial banks. The results concluded that the commercial banks studied are committed - at a moderate level - but statistically significant - to following credit analysis procedures and approved standards for granting bank credit. However, the results confirmed that only adherence to credit analysis procedures is not enough, as the results did not confirm the effective and important role of credit analysis procedures in reducing the risk of bank credit defaults. This may be attributed to several other reasons, the most important of which are: the repercussions of the state of indiscipline in the country and its effects on political and economic instability - the weak role of the Central Bank to monitor and follow up on lending procedures in commercial banks - mismanagement and the lack of awareness of the senior administrative leaders of their responsibilities and the seriousness of their commitment.

Keywords

Credit analysis, Credit risk, Bank credit standards

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

(1) الاطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر قرارات منح الائتمان المصرفي المتمثلة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية للعملاء والمستثمرين، ولكنها في ذات الوقت تعتبر من أكثر القرارات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تتجاوز أضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يُحسن استخدامها. فعلى مستوى المصرف: فإن الائتمان المصرفي يعد الاستثمار الأكثر خطورة على إدارة المصرف نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف، وهو في ذات الوقت يعد الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد. أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي يعتبر نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد مع كل انشطة الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها أثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب إختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها **(الزبيدي، 2002)**. ومن اجل تجنب هذه المخاطر الائتمانية واثارها، نشأت وتطورت الحاجة إلى عملية التحليل الائتماني لكل الجوانب النوعية والكمية والفنية المتعلقة بقرار منح الائتمان المصرفي، لاستخلاص المعلومات اللازمة والمقاييس والعلاقات المفيدة في اتخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها.

1.2 مشكلة الدراسة

تعد معايير وإجراءات التحليل **الائتماني** في المصارف التجارية **بمثابة** الضابط الوقائي والاحترازي لتجنب مخاطر عدم السداد التي تزداد وتنخفض وفقاً لكفاءة إدارة الائتمان وسياساتها. ان عملية التحليل الائتماني تهدف الى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على قرار منح الائتمان. ويسعى المصرف من خلال هذه العملية الى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها المصرف والتي قد تعيق قدرة العميل على السداد. وتزداد اهمية التحليل الائتماني في الزمن المعاصر وذلك بوصفه اداة هامة لتجنب وتخفيض الخسائر المحتملة بسبب تعثر الائتمانات المصرفية المختلفة. حيث تطالب المصارف من العملاء والراغبين في الائتمان المصرفي تقديم معلومات مالية وغير مالية لغرض اخضاعها للدراسة والتحليل والتنبؤ من قبل ادارة متخصصة في الائتمان بالمصرف التي بدورها تقدم توصيات بالموافقة او الرفض لطلب العميل بعد دراسة عدد من العوامل والمعايير المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان. من المؤكد أن نجاح إدارة الائتمان في ممارسة استراتيجياتها الائتمانية لا يتوقف فقط على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العميل (الفرد أو الشركة) للائتمان المطلوب من قبله، وإنما تكتمل مهاراتها بقدرتها على متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على الوفاء عندما يحين موعد الاستحقاق وكذلك في قدرتها على استقراء مجموعة المشاكل الهيكلية التي قد تحيط بالعميل والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها تؤدي به إلى حالة الإعسار المالي.

وبالرغم من اهمية هذا الدور الا انه لازالت نتائج الدراسات السابقة تثير جدلا حول مدى نجاح اجراءات التحليل الائتماني التي تجريها المصارف قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، وترى بعضها ان التحليل الائتماني لم يحظى بالتركيز والاهتمام المناسب حيث ان اجراءاته بالمصارف

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

لازالت تعاني من عدم الالتزام بها او انها غير فعالة وهذا يتضح من استمرار ظهور اشكاليات حول تعثر الديون والتسهيلات الائتمانية بالمصارف التجارية. وبناء على ذلك، فإن الباحث يرى ان هناك ضرورة ملحة لدراسة وتقييم واقع إجراءات وممارسات التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان المعتمدة عند منح الائتمان المصرفي وفاعليتها في ترشيد عمليات منح الائتمان المصرفي لتجنب مخاطره. وللوصول الي تحديد واضح لأبعاد قضية الدراسة فقد تم حصرها في عدد من التساؤلات على النحو التالي:

- ماهي معايير التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان المعتمدة عند منح الائتمان ؟
- ما مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق اجراءات التحليل الائتماني ؟
- ماهي طبيعة اهم مسببات ظاهرة تعثر الائتمانات المصرفية ؟
- ما مدى فاعلية اجراءات التحليل الائتماني المعتمدة في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي ؟

1.3 اهداف الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فان هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- بيان المفاهيم الأساسية للائتمان المصرفي ومعايير التحليل الائتماني واهميتها في تجنب المخاطر الائتمانية.
- التعرف على مدى التزام المصارف التجارية (المبحوثة) بتطبيق معايير وإجراءات التحليل الائتماني المعتمدة.
- التعرف على ماهية اهم اسباب ظاهرة تعثر الائتمانات المصرفية.
- التحقق من اهمية دور إجراءات التحليل الائتماني في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي.

1.4 فرضيات الدراسة

بناء على إشكالية الدراسة ومراجعة الدراسات التطبيقية السابقة تم تطوير وصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تلتزم المصارف التجارية (عينة الدراسة) بإتباع اجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان عند اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي.

الفرضية الثانية: إلتزام المصارف التجارية بإجراءات التحليل الائتماني يلعب دور هام في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي.

1.5 اهمية الدراسة

وتعد الدراسة ذات اهمية جادة كونها تتناول قضية لازالت – وفي وقتنا الحاضر – تعاني منها معظم المصارف على الصعيد المحلي والدولي وبذلك فإنها تسعى لتقديم نتائج موثوقة مبنية على دراسة ميدانية تستند على تحقيق علمي يمكن الاعتماد عليه في ايجاد حلول لهذه المشكلة واتخاذ قرارات كفيلة تناسب ظروف المؤسسات المصرفية المبحوثة. كما تكمن أهمية التحليل الائتماني باعتباره وسيلة هامة لتحليل مصادر مخاطر الائتمان المصرفي الناتجة عن تعثر القروض والتسهيلات الممنوحة. فالديون المصرفية المتعثرة تعرض المصرف لخطر خسارة حقيقية تتمثل في هلاك اصل الدين وفوائده خاصةً إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية لسداد التمويل الممنوح الذي سيترتب عليه بالمقابل ضعف القدرة التشغيلية لموارد المصرف وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره. ونظرا لأهمية دور التحليل الائتماني الذي يسعى لتقييم شخصية طالب الائتمان المصرفي وسلوكه

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

وسلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته وتحليل بيئة الاعمال والظروف التي يعمل فيها، تم اجراء هذه الدراسة ذلك من اجل تقديم دليل ووصف علمي عن واقع ممارسات واجراءات التحليل الائتماني بالمصارف التجارية الليبية ومدى فاعليتها في ترشيد عمليات منح الائتمان، وبذلك فإنها تعد اضافة علمية ومرجعية للدراسات المستقبلية في هذا الموضوع ، خاصة اذا علمنا ان هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة في بيئة الأعمال الليبية، بالتالي فإن هذا البحث يقدم جملة من النتائج والتوصيات الهامة التي سيكون لها فائدة واهتمام خاص من قبل متخذي القرار في المصارف الليبية المبحوثة يمكن أن تساعدهم على فهم واقع الاجراءات والممارسات الائتمانية بالمصرف ومعرفة دورها في تشخيص المخاطر الائتمانية ومسبباتها واقتراح حلول وتوصيات لمعالجتها.

1.6 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على منهج البحث الاستنباطي (Deductive Paradigm) في تصميم وتقديم الاطار العام للدراسة واطارها الفلسفي وفروضها مستعينين بما توفر من كتب ومجلات العلمية وابحاث منشورة ذات علاقة بمشكلة الدراسة. كما تم استخدام المنهج الاجرائي القائم على المسح الميداني (Survey Strategy) لغرض تقييم واقع اجراءات التحليل الائتماني والتحقق من دورها في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك باستخدام نموذج استبيان مُعد لجمع البيانات الاولية الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها احصائيا من اجل الوصول إلى تفسيرات دقيقة لمشكلة الدراسة واجابة تساؤلاتها.

1.7 الدراسات السابقة

ان موضوع التحليل الائتماني ومعاييره لقد حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف دول العالم، الا أنه لايزال بحاجة لمزيدا من البحث في بيئة الأعمال المحلية خاصة والعربية عامة وذلك بسبب اختلاف نتائج العديد من الدراسات التطبيقية السابقة حول اهمية دوره وجدواه والذي قد يُعزى للتباين في اسلوب بحثها ومنهجياتها وبيئة ومناطق اجرائها، وفيما يلي عرض موجز لنتائج اهم تلك الدراسات:

هدفت دراسة **الدغيم وآخرون، (2006)**، على دراسة التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. وقد توصلت هذه الدراسة ان عدم قيام المصرف بإجراء تحليلات كاملة ودقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الائتمان، وان المصرف يقوم بالتركيز على الضمانات المادية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان، ويعزى سبب ذلك إلى ضعف كادر المصرف بموضوع الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع، وتقصير إدارات فروع المصرف. ايضا اكدت نتائج الدراسة على عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعّال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار العوامل الشخصية. كما اوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعتها، وتطبيق نموذج تحليلي مناسب يمكن من خلاله استقراء حالة العميل ورصد حالات الفشل بغرض تجنب احتمال المخاطرة أو الحد منها. وقام **الجزراوي والنعيمي، (2010)**، بدراسة وتحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء. وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة على مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة من 2005 – 2007م واعتمدت على مؤشرات التقارير المالية الصادرة عن المصرف. وخلصت نتائج الدراسة الى أن مؤشرات

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

النسب المالية مثل السيولة ورأس المال المدفوع والقروض والاستثمارات ومؤشر الديون المشكوك فيها اعطت نتائج جيدة ساعدت في اتخاذ قرارات فتح الائتمان والتنبؤ بحجم الخسائر المحتملة. كما ركزت دراسة **العمار وقصيري، (2013)**، على دراسة دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي المرتبطة بمنح القروض لدى المصرف التجاري السوري، واستخدمت اسلوب المقابلات الشخصية وقائمة استبيان لجمع البيانات الاولية على عينة من 37 موظفاً بالمصرف السوري . ونتج عن الدراسة أن المصرف لا يهتم بكل المعايير والضوابط المعتمدة في التحليل الائتماني حيث أن المصرف يهتم بالضمانات العينية والشخصية لطالبي الائتمان وبالمقابل يهتم بدرجة أقل بالغرض التي منح لأجله الائتمان المصرفي وكذلك بطبيعة التعاملات المصرفية السابقة لطالبي الائتمان مع المصارف الاخرى. وفي نفس السياق قام **فاروق ويحيى، (2017)** بدراسة دور ادوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي والتعرف على اهم ادوات التحليل الائتماني المستخدمة في تسيير المخاطر الائتمانية (مثل النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، النماذج الاحصائية الحديثة) واختبار اهميتها في التنبؤ بإشكالية التعثر الائتماني. وتم الاستعانة بنموذج استبيان لجمع البيانات من عينة من البنوك التجارية الجزائرية العامة والخاصة. وتوصلت الدراسة الى أن المصارف التجارية الجزائرية العامة تعتمد في اتخاذ قرارات منح الائتمان على إجراءات التحليل الائتماني إلا أن أساليب التحليل المستخدمة تقليدية وتفتقر الى الأساليب الحديثة ، في حين ان المصارف التجارية الخاصة التي تعتمد على الأساليب التقليدية والحديثة معا.

اما دراسة الفرجاني والقماطي، (2021)، فقد اهتمت بالتحقق من أهمية العوامل المتعلقة بالائتمان (العوامل المتعلقة بالعميل ، العوامل المتعلقة بالمصرف، العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان) في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هذا الغرض استخدم في جمع بيانات الدراسة نموذج استبيان وزع على عينة من خمس مصارف تجارية ليبية. وقد اكدت نتائج الدراسة على دور مهم احصائيا للعوامل المتعلقة بالائتمان على قرارات منح الائتمان المصرفي ، كما اوصت هذه الدراسة بالاهتمام والتركيز بشكل اكبر على هذه العوامل كونها تسهم بشكل فعال في تجنب خطر عدم قدرة العميل على السداد وتحقيق هدفي الربحية والنمو. ومن سياق اخر، اجريت **دراس**ة ميدانية على المصارف الليبية من **الفرجاني، القماطي، والجهاني، (2021)**، حول دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان : دراسة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق نموذج استبيان تم توزيعه على عدد عينة قصدية من ست مصارف عامة وخاصة (الوحدة – الصحاري– الجمهورية – شمال افريقيا – التجاري الوطني – التجارة والتنمية) كونها تعد اكبر المصارف الليبية من حيث حجم الائتمان الممنوح. وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود دور وعلاقة هامة احصائيا بين نتائج الدراسات الائتمانية وتجنب مخاطر الائتمان. كما اشارت النتائج الى ان موظفي اقسام الائتمان بالمصارف محل الدراسة يتمتعون بالكفاءة والخبرة والتأهيل العلمي المطلوب في مجالات الائتمان المصرفي. وفي دراسة اخرى على البنوك التجارية اليمنية العاملة في حضرموت قام **لرضي، (2022)**، بالتحقق من دور التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها وكذلك الوقوف على اهم المعوقات والتحديات التي تواجه البنوك في حل مشكلات تعثر القروض وفوائدها. واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان في جمع البيانات وزعت على عينة من مديري وموظفي إدارات الائتمان والاستثمار بالمصرف. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الائتمان في البنوك التجارية

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

اليمنية لا تتخذ قرارات بمنح التسهيلات الائتمانية بصورة عشوائية، وإنما تعتمد في ذلك على مجموعة من المؤشرات المالية والمحاسبية والتسويقية والاقتصادية، وان اعتمادها على هذه المؤشرات يفيد في تقييم أهلية العميل للحصول على القروض وتحدد قدرته على سداد القروض وبالتالي يجنب المصرف حطر تعثرها.

واخيرا دراسة استطلاعية في عدد من المصارف الخاصة في مدينة دهوك بالعراق، قام بها **عمر وجنديل، (2023)**، حيث هدفت الى معرفة طبيعة العلاقة والأثر بين معايير الائتمان المصرفي بوصفها متغيرا مستقلا بأبعادها الخمسة (شخصية المقترض، الغرض من القرض، المصدر الرئيس والاساس للسداد، الضمان، والنظرة المستقبلية) في الحد من تعثر القروض المصرفية كمتغير تابع بأبعادها الاربعة (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الاسباب المتعلقة بالعميل، الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والاسباب المالية). ولأجل تحقيق هذا الغرض تم استخدام نموذج استبان لجمع البيانات المطلوبة وتم توزيعها على عينة من العاملين في سبعة من المصارف الاهلية العاملة في مدينة دهوك. وتوصلت الدارسة الى أن أضعف علاقة ارتباط كانت بين متغيري (المناخ العام) و متغير (الاسباب المتعلقة بالمصرف) ، في حين ان أقوى علاقة ارتباط كانت بين عامل (شخصية المقترض وسمعته) كأحد ابعاد معايير الائتمان و(الأسباب المالية) كأحد ابعاد التعثر المصرفي، كما أظهرت النتائج بان مستوى الدقة في دراسة معايير الائتمان المصرفي يقلل من تعثر القروض المصرفية في تلك المصارف، وبالتالي تجنب تعرضها للمخاطر الائتمانية. ومن اهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة انه يتوجب على ادارة المصرف التركيز على جمع ودراسة المعلومات المتعلقة بالعميل طالب الائتمان المصرفي وتقييم مركزه المالي وإلزامه بتقديم ضمانات كافية للمصرف كضمان في حالة عدم قدرته على تسديد التزاماته للمصرف بهدف تجنب تداعيات خطر القروض المتعثرة.

تعليق على الدراسات السابقة:

لقد انفردت هذه الدراسة بشموليتها كونها قدمت تحقيق وصفي وتفسيري عن واقع كل اجراءات وضوابط التحليل الائتماني المستخدمة بالمصارف الليبية سواء المتعلقة بالعميل او بالمصرف او بموضوع الائتمان التي يعتقد ان لها تأثير على قرارات منح الائتمان المصرفي، كما زادت عن ذلك بتقديم تحقيق عن في مدى اهميتها في الحد من خطر تعثر الائتمانات المصرفية الممنوحة للعملاء، اي بمعنى انها لم ينحصر مجالها على جانب واحد مثل دراسة معايير منح الائتمان فحسب – كما هو حال في معظم الدراسات السابقة. واختلفت ايضا عن بعض الدراسات السابقة انها قد اجريت في بيئة اقتصادية وقانونية واجتماعية التي تختلف عن البيئة التي اجريت فيها تلك الدراسات، وهذا من شأنه ان يؤثر على نتائجها وتوصياتها. ولهذا فان هذا الجهد البحثي يعد دراسة مرجعية في بيئة العمل المصرفي في ليبيا. وللأهمية تجدر الاشارة الى ان مراجعة الجهود البحثية والدارسات السابقة عموما قد ساهم وافاد الباحث كثيرا في صياغة وتطوير عدد من الجوانب الاساسية اهمها : تطوير الاطار العام لخطة الدراسة واساليب البحث والتحليل وصياغة الفرضيات الملائمة لتساؤلات الدراسة ، بالإضافة الى المساهمة في بناء الاطار النظري الفلسفي لمشكلة الدراسة ومتغيراتها وسرعة الوصول الى اهم المراجع العلمية، والتعرف على طبيعة البيانات اللازمة للدراسة والاعتماد عليها في اعداد وتصميم الاداة المناسبة لجمع البيانات المطلوبة لتحقيق اهداف الدراسة.

(2) الإطار النظـري

2.1 مفهوم الائتمان المصرفي واهميته

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب مخاطر القروض والتسهيلات المتعثرة. إن الائتمان المصرفي يلعب دور مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجله الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني. ولا شك أن اهداف بهذه الاهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصا أيضاً من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان **(الزبيدي، 2022)**.

ويعبر عن الائتمان على انه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجله ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، وبالتالي فالعملية تتكون من طرفين هما: الطرف الاول، وهو المقرِض، أي الذي يمنح هذا الائتمان. اما الطرف الثاني، فهو المقترض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل إضافة إلى الفائدة. ويعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد **(نصار، 2005)**. ويقصد بالائتمان على وجه العموم بانه عمليات الاقراض والاقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الاقراض، وقد يجري ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض، غير أن الجانب الاكبر يجري عن طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين، مما يجعل الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة مما يمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال. كما يعرف الائتمان المصرفي على أنه : (تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر **(الجزراوي، التعيمي، 2010)**.

ويمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من جانبين الأول وفقاً لوجهة نظر المصرف التجاري ذاته والثاني لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي فمن وجهة نظر المصرف فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق الجزء الأكبر من عوائد المصرف. كما يعد الائتمان النشاط الاستثماري الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظرا لما يكتنفه مخاطر عديدة قد تؤدي إلى انهيار المصرف التجاري إذا تجاوزت حدود معينة ولم يحسن القدرة في الحد منها. ومن ناحية اخرى فإن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في تنشيط الاقتصاد الوطني فهو نشاط اقتصادي غايةً في الأهمية وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه **(الخضيري ، 1982)**. وبالتالي فان الائتمان المصرفي يلعب دورا مهما في دعم انشطة التنمية الاقتصادية، وذلك لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل الودائع المصرفية من شخص لديه فائض نقدي الى شخص بحاجة ماسة الى هذا الفائض، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد، فضلا عن كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادر الايرادات التي تحصل عليها المصارف وتزيد من ربحيتها **(الجزراوي ، التعيمي، 2010)**. وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً اساسيا في الدورة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات مرغوبة من النمو والاستقرار. وبالتالي يمكن ايجاز هذه الاهمية كما يلي **(الزبيدي ، 2022)** :

- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالمصرف المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.
- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- يعتبر الائتمان المصرفي أداء بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لان المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

2.2 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

يأخذ القرار الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب وهذه الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب لا تتم إلا من خلال دراسة الملف الائتماني للعملاء والذي يهدف إلى جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه. ولكي تكون عملية منح الائتمان أكثر دقة فقد أوجز المحللون المصرفيون مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيعون الحكم واتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان للعميل.

وتجدر الإشارة الى انه لا توجد هناك سياسة ائتمانية نمطية، بل أن لكل مصرف سياسته الخاصة، هذه السياسة ومع ضرورة اتسامها بالمرونة **إلا** أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني داخل أي مصرف، وهي **(الشيخلي، 2012)** (الفرجاني والقماطي، 2021):

☒ **عوامل خاصة بالعميل (طالب الائتمان):** حيث يعتبر كل من: الشخصية، رأس مال المقترض، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

☒ **عوامل خاصة بالمصرف:** ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية.
- رسالة المصرف ونوع الاستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.
- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.
- استقلالية المصرف.
- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

☒ **عوامل خاصة بموضوع الائتمان:** يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- الغرض من الائتمان الممنوح للعملاء: فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل"، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل".....الخ.
- مدة الائتمان: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل ونوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف.
- مصدر وطريقة السداد: أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والمصرف في نفس الوقت.
- نوع ومبلغ الائتمان المطلوبة: حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة اكبر من طرف المصرف.

2.3 المعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي

لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع المصرف إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، وتعد عملية تحليل المعايير الائتمانية الخاصة بالمقترض امر هام جدا لادارة المصرف لغرض مساعدتها في اتخاذ قرار ائتماني سليم. وهناك بعض الأسس والمعلومات التي غالبا ما يعتمدها المصرف لمنح التسهيلات الائتمانية وهي (المركز المالي للعميل– بيانات ومعلومات حول العميل – الغرض من الاقتراض ومدي احتياج العميل له – ضمان القرض – العائد المطلوب – الظروف الاقتصادية). وفي هذا الشأن يقوم محللي الائتمان بتطبيق أحد المنهجيات المتضمنة هذه المعلومات وذلك عند قيامهم بإجراءات الموافقة على منح الائتمان، وكل هذه المنهجيات تسعى لتقييم وتحليل قدرة المقترض وسيرته الذاتية على تسديد أصل القرض وفوائده الى المصرف في المواعيد المحددة حسب الاتفاق ثم الحكم على مدى مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا (مطر، 2010).

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

وتجدر الاشارة الى ان هناك عدة نماذج معتمدة لمعايير منح الائتمان يستند عليها محللو مانحو الائتمان (المصارف) عند منح القروض وتشمل هذه المعايير مجموعة من الأسس والشروط الارشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة السليمة في حال الوقوع في الاخطاء تو التعرض لمخاطر تعثر الائتمان ، وفيما يلي عرض موجز لتلك النماذج **(مطر، 2010) (الزبيدي ، 2022)** :

☒ **نموذج الائتمان المعروف بـ 5Cs :** وهي تشمل خمسة جوانب او عناصر واجبة الدراسة تبدأ بالحرف C باللغة الانجليزية:

- الشخصية Character
- المركز المالي للعميل Capital
- الظروف المحيطة Conditions
- المقدرة على الدفع Capacity
- الضمانات Collateral

☒ **نموذج الائتمان المعروف بـ 5Ps :** وهي تشمل خمسة جوانب او عناصر أساسية واجبة الدراسة تبدأ بالحرف P باللغة الإنجليزية:

- نوع العميل People
- الغرض من الائتمانPurpose
- النظرة المستقبلية Perspective
- الحماية Protection
- القدرة على السداد Payment

☒ **نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM :** وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل تساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي تتكون من خمسة حروف وتعبر كل منها عن معيار معين وهي:

- التصور Perspective
- الغاية من الائتمان Intention or Purpose
- الإدارة Management
- القدرة على السداد Repayment
- الضمانات Safeguards

2.4 مفهوم التحليل الائتماني واساليبه

يعد التحليل الائتماني عملية فحص هامة وشاملة سابقة ولاحقة لقرار منح الائتمان، فهو يتضمن ادوات واساليب مالية وغير مالية تهدف الى الحد من المخاطر والخسائر التي قد تتكبدها المصارف بسبب منح القروض والتسهيلات الائتمانية. وهو عملية تقدير المخاطرة المصاحبة للعميل طالب الائتمان وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات والمعايير المتاحة حول وضعه المالي ومدى كفاءته في مجال نشاطه للتعرف على نقاط قوته ونقاط ضعفه والحكم على مدى احقيته في منحه المبلغ الائتماني المطلوب **(فاروق ويحيى، 2017)**. ان عملية تعثر الائتمان تعد مشكلة خطيرة تواجه المصارف بكل انواعها المختلفة فهي ينتج عنها تجميد جزء هام من اموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء على سداد أقساطها وفوائدها مما يعرض المصرف المانح إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في إعدام الدين وفوائد خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية لسداد القرض الممنوح. ويقصد بتحليل الائتمان عمل الدراسات اللازمة لتحليل مخاطر الائتمان وذلك لتقييم وتحديد العوامل المختلفة المؤثرة على قرار منح الائتمان التي قد تؤدي إلى عدم مقدرة المقترض على سداد القرض **(نصار، 2005)**. ويسعى المصرف من خلال هذه العملية الى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها المصرف والتي قد

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

تعيق قدرة العميل على السداد. وتزداد اهمية التحليل الائتماني في الزمن المعاصر وذلك بوصفه اداة هامة لتجنب وتخفيض الخسائر المحتملة بسبب تعثر الائتمانات المصرفية المختلفة، حيث تطالب المصارف من العملاء والراغبين في الائتمان المصرفي تقديم معلومات مالية وغير مالية لغرض اخضاعها للدراسة والتحليل والتنبؤ من قبل ادارة متخصصة في الائتمان بالمصرف التي بدورها تقدم توصيات بالموافقة او الرفض لطلب العميل بعد دراسة عدد من العوامل والمعايير المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان. من المؤكد أن نجاح إدارة الائتمان في ممارسة استراتيجيتها الائتمانية لا يتوقف فقط على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العميل (الفرد أو الشركة) للائتمان المطلوب من قبله، وإنما تكتمل مهاراتها بقدرتها على متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على الوفاء عندما يحين موعد الاستحقاق وكذلك في قدرتها على استقراء مجموعة المشاكل الهيكلية التي قد تحيط بالعميل والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها تؤدي به إلى حالة الإعسار المالي. وهنا تبرز أهمية التحليل الائتماني اللاحق الذي يتجاوز التحقق من مطابقة شروط ومعايير الائتمان لخصائص ومواصفات العميل الذي تعتمد عليه إدارة الائتمان في متابعة قراراتها.

تُعد معايير وإجراءات التحليل الائتماني الحجر الاساس وقاعدة القرار عند اتخاذ قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة بالمصارف التجارية، وذلك من اجل مواجهة مخاطر عدم السداد والتي تتأثر زيادة ونقصان بكفاءة اقسام إدارة الائتمان بالمصرف وفاعلية سياستها واجراءاتها من ناحية ومدى نجاح المؤسسات المستفيدة من الائتمان المصرفي من ناحية اخرى. كما تعتبر اجراءات التحليل الائتماني ذات أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان إلى ان المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارد وأن إدارة المصرف تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، وهذه الأطراف هي إدارة المصرف، والمصرف المركزي، والمساهمون، والمودعون، **(رمضان وجودة، 2018)**، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية او منعها يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل، وقد يتوقف الحكم على مدى كفاءة ادارة المصرف في إدارة الأموال على قرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية فاذا تم اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيف، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المعدومة مما يؤثر بعد ذلك في نتائج أعمال المصرف وربما يهدد بقاءه واستمراره، اما إذا تم إجراء التحليل الائتماني بالشكل الصحيح من قبل خبراء ومتخصصين أكفاء فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان سوف تكون رشيدة، ومن ثم تنخفض نسبة القروض المعدومة ويحقق المصرف أرباحاً **(ارشيد وجودة، 1999). وفي هذا السياق يمكن استعراض ادوات واساليب التحليل الائتماني والتي تشتمل على ثلاثة اساليب هي (الشيخلي، 2012):**

2.4.1 التحليل النوعي Qualitative analysis :

من خلال هذا النوع من التحليل تستطيع إدارة الائتمان أن تتعرف على مدي جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية ودرجة ما يتمتع به من الخطر الائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في مجال منح الائتمان أو رفض العميل. يتضمن هذا النوع من التحليل مراجعة وتحليل عدد من العناصر والنواحي المتعلقة بالقرار الائتماني وتشمل **(الزبيدي، 2022):** (شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه – طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبله ومجالات التوسع والنمو فيه، وآلية وشروط التوزيع والتسويق المتبعة – نوع الملكية وفيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك كما لابد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد – تحديد عمر العميل او الشركة التشغيلي لممارسة العمل، والنجاحات التي حققتها، المشاكل والتغيرات الرئيسية التي تعرضت لها الشركة ونتائج تلك التغيرات – العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى – نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل ونوع السلعة المتداولة في السوق ودرجة التطور فيها ودورة حياة السلعة ومقدار المنافسة عليها – الموقع وكفاية البنية التحتية، هل المواقف ومعدات الإنتاج مملوكة أم مستأجرة، نوعية وعمر المعدات وإمكانية الصيانة، درجة الاعتماد على الصيانة الخارجية، تقدير قيمة المعدات وتغطية التأمينات لها، عدد المستخدمين وعقود وعلاقات العمل – تحليل الموردين الرئيسيين المحليين والخارجيين، نوعية المدخلات المحلية مقارنة بالخارجية، شروط التعامل مع الموردين – دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق ومدى المركزية المتبعة في شركة العميل، إمكانية تأقلم العميل مع التغير – نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودرجة الأتمتة ودقة أنظمة الرقابة).

2.4.2 التحليل الكمي Quantitative Analysis :

يتضمن هذا التحليل كل اجراءات التحليل المالي والمحاسبي والدراسة التحليلية لكافة البيانات المالية المقدمة من العميل المرفقة بطلب الحصول علي الائتمان، وتشمل هذه الدراسة عادة البيانات والتقارير المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية وعدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل واشتقاق مجموعه من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة والملاءة والربحية...الخ. **وتشمل الأساليب والأدوات التحليل الكمي المستخدمة اسلوب التحليل المقارن – التحليل بالنسبة للقوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية.**

ومن أهم الاسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات للعميل، وذلك خلال مرحلتين هما **(مطر، 2010):**

- **مرحلة دراسة طلب القرض أو الائتمان :** ويطلب عادة من العميل المقترض (فرد كان أم شركة) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم (سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من القوائم المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة)
- **مرحلة متابعة القرض لتجنب مخاطر الفشل المالي :** وفيها يتوجب على ادارة الائتمان التحقق من وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، و كذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض.

2.4.3 التحليل الفني Technical Analysis :

يسعى هذا النوع من التحليل (Technical Analysis) الى التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية. ويعنى هذا التحليل بدراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل والتي تعطي مؤشراً حول قدرته الفنية لتنفيذ المشروع الذي سيمول عن طريق الائتمان. ويعرف التحليل الفني بأنه مجموعة واسعة من الاساليب والاستراتيجيات التي

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

تحاول التنبؤ بمستقبل الاسعار على أساس الاسعار السابقة أو غيرها من الاحصاءات السوقية الواضحة. كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة والتحقق من توافرها خلال عمر المشروع ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي. حيث يغطي التحليل الفني المجالات الآتية: (وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة – وصف العملية الإنتاجية التي تم اختيارها مقارنةً مع العمليات البديلة مع توضيح أسباب التفضيل للعملية التي وقع الاختيار عليها – تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها – تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار لها – تحديد الإنشاءات والمباني والمرافق ومواصفاتها – تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالواقع والبدائل المتاحة أخذا بالنظر لاعتبار تقييم قربه من مصادر الخامات وقنوات التوزيع – التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها – مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توافرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها – احتياجات المشروع من العمالة ومدى توفرها ومصادر الحصول عليها – تقدير تكاليف أنتاج السلعة) **(الزبيدي، 2022)**.

2.5 ماهية مخاطر الائتمان المصرفي، الاسباب وكيفية المعالجة

يقصد بالمخاطرة احتمال فقدان عائد متوقع او حدوث الخسارة اي احتمال حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع. ويعبر الخطر الائتماني عن خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة القرض وفوائده لصالح المصرف **(العمار وقصيري، 2013)**. إن أي عملية ائتمان لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده ، وقد يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد. ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. والجدير بالذكر أن هنالك عدة أنواع من المخاطر ينبغي على إدارة المصرف اتخاذ الاحتياطيات اللازمة لتفادي أضرارها، **ومن أهم هذه المخاطر (ارشيد وجودة ، 1999):**

- مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته
- مخاطر قلة خبرة موظفي المصرف
- مخاطر تذبذب أسعار الصرف
- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة
- مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض
- مخاطر الظروف الاقتصادية
- مخاطر تذبذب أسعار الفائدة

وتعبر ظاهرة التعثر الائتماني – بشكل عام – على حالة عدم التوازن التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) بسبب مجموعة عوامل داخلية وخارجية تضعف من قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مستحقة من قبل المصرف وكذلك فوائد هذه المستحقات بتواريخ الاستحقاق المتفق عليها مع إدارة الائتمان في المصرف التجاري. ويقصد بالقروض المتعثرة بانها تلك القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد المصرف بالبيانات والمستندات المطلوبة **(ارشيد وجودة، 1999)**. إن ملاحظة المؤشرات

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

التي توحي بتعثر القروض يساعد كثيرا على معالجة وإدارة القروض المتعثرة. والمشكلة هنا هي إن اكتشاف هذه المؤشرات قد يأتي في أغلب الأحوال متأخرا بعد فوات الأوان. من هنا فأننا نؤكد دائما بأنه على إدارة المصرف إن تكون قريبة دائمة من المقترض حتى تستطيع ملاحظة أي مؤشرات سلبية واكتشافها في وقت مبكر، حتى يساعدها ذلك في اتخاذ الإجراءات المناسبة. **وتُعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في المواعيد المحددة إلى العديد من الأسباب والتي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية (رمضان وجودة، 2018) (لطفي، 2017):**

2-5-1 فشل المشروع نفسه : وهذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض فإذا فشل المشروع وحقق خسائر فادحة فأن ذلك يعني عدم الوفاء بالتزاماته ، وهناك عدد من الأسباب التي قد تؤدي الى فشل المشروع مثل الكساد التجاري – عدم كفاءة الإدارة – عدم كفاءة رأس المال – الديون الهالكة – المنافسة – هبوط قيمة الموجودات – الموقع السيء للشركة – الفوائد المرتفعة على الاقتراض – تغيرات غير ملائمة في المنظمة. ومهما تعددت أسباب فشل المشروع إلا إن من نتائجه الأكيدة عدم القدرة على سداد التزاماته في المواعيد المتفق عليها ، كأن يتم:

- تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول على الموافقة بمنح الائتمان أو من أجل سقف التسهيلات الائتمانية.
- استخدام القرض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض ، مما ينبغي إن الأموال لم توضح في المكان الذي يحتاج إليها.

2-5-2 مجموعة الأسباب التي تعود إلى المصرف

- عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين في المصرف كما قال **رمضان وجودة (2018)** بأن الخسائر الناتجة عن تسهيلات ائتمانية منحت بناء على تحقيقات وتحاليل ائتمانية ناقصة، وغالبا ما تكون هذه الخسائر كبيرة، وينتج هذا النوع من الخسائر عن أسباب متعددة منها:
  - الجهل بكون المصارف الأخرى أوثقت تسهيلاتها لذلك المقترض بضمانات منه.
  - الجهل بأن رأس المال العامل للمقترض لا يكفي لسداد أوارق الدفع والذمم الدائنة.
  - الجهل بأن الذمم المدينة لديه تتضمن مبالغ هالكة ذات شأن .
  - عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان إذا قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان.
  - عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع.
  - اتصال غير وثيق للمصرف بالمتعامل معه مما يجعل المصرف بعيدا عن معرفة ظروف الأسواق التي تعكس على أعمال ذلك المقترض.

2-5-3 مجموعة الأسباب التي تعود إلى عوامل خارجية

- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه.
- الظروف الاقتصادية العامة ، والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد.
- مجابهة العميل لازمات طارئة مثل أحزاب العاملين، عدم توفر المواد الخام ، تغير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن منتجات العميل، تغير أذواق المستهلكين.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

- تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد والتصدير.
- تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية.

ومن خلال خبرة الكثير من المصرفيين يمكن التأكيد على أن الكثير من القروض المشكوك بتحصيلها لم تكن وليدة قرار ائتماني خاطئ، بل نتيجة ضعف في المتابعة والمراقبة والملاحقة **(حمود، 1993). وقبل البدء بمعالجة القروض المتعثرة ينبغي جمع أكبر قدر من المعلومات وذلك بهدف الاستعداد لاتخاذ القرار المناسب. وأهم المجالات التي يتضمنها إطار المتابعة :**

- مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته
- مخاطر قلة خبرة موظفي المصرف
- مخاطر تذبذب أسعار الصرف
- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة
- مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض
- مخاطر الظروف الاقتصادية
- مخاطر تذبذب أسعار الفائدة

<u>أما من حيث بدائل القرارات المتاحة أمام المصرف لمعالجة القروض المتعثرة فإن هناك بديلين :</u>

☒ **البديل الأول** : عمل ترتيبات متفق عليها مع العميل : قد يتمكن من عمل تسوية مع العميل من خلال اجتماعات ومناقشات تعقد معه وقد تتضمن هذه التسوية تأجيل السداد أو إعادة جدولة السداد أو تخفيض نسبة الفوائد على القروض أو حتى قد يصل المصرف إلى اتفاق مع العميل على إعطائه تسهيلات إضافية لحل مشكلة إذا رأي المصرف إن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ على أوضاعه المالية بحيث يصبح قادرا علي إنتاج كميات أكبر وبالتالي تحقيق أرباح أكبر تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

☒ **البديل الثاني** : السير بالإجراءات القانونية وملاحقة العميل قانونياً : إن السير بالإجراءات الرسمية ستضمن تحصيل أموال المصرف في الوقت المناسب، كما يستشعر المقترضين الآخرين بجدية ملاحقة المصرف لديونه وبأية طريقة وبالتالي تقلل من أية محاولة من الآخرين للتأخير. ولكن من ناحية ثانية فإن سمعة المصرف ستتأثر لتصرفات غير الإنسانية فهو لا يقف بجانب المقترض المتعثر **(اللوزي واخرون، 1997).** وعادة يتبع هذا البديل أو الخيار بعد إن يكون المصرف قد جرب البديل الأول وفشل في تحقيقه ، وعندما يتأكد من عدم رغبة العميل أو عدم قدرته على الدفع وإن هناك تزويرا أو زيفا بالمستندات المقدمة له. إن من أهم الإجراءات القانونية التي يفترض اتخاذها إقفال حساب العميل وإبلاغ العميل بأن حسابه قد اقفل وبأنه ينبغي أن يقوم بسداد الالتزامات التي عليه. بعد ذلك تقوم إدارة المصرف بتحويل ملف العميل إلى المحامي الذي يقوم بملاحقة القضية و إذا كان القرض مصحوب بضمانات معينة، فإن المصرف قد يبيع هذا الضمان من خلال مزاد علني ليأخذ حقه. أما إذا خاف المصرف على فقدان أمواله من خلال ملاحظة التدهور السريع لمصالح العميل وأمواله، فان المصرف قد يكون مضطرا لرفع دعوى لإعلان إفلاس العميل ويلجأ المصرف عادة لإعلان إفلاس المقترض عندها يكون مقتنعاً بأن هذا الإجراء هو حل يمكنه اللجوء إليه **(هندي ، 1997).**

(3) الجانب العملي والتحليلي

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

1.3 اجراءات ومجتمع الدراسة

اعتمد الباحث في تصميم الاطار النظري للدراسة وعرض اشكالياتها وفروضها على منهج البحث الاستنباطي (Deductive Paradigm)، كونها تسعى للتحقق من واقع اجراءات التحليل الائتماني ودورها في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وذلك بالاعتماد على ما توفر من كتب ودراسات وابحاث علمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. ايضاً تم استخدام المنهج الاجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني بالاستعانة بنموذج استبيان تم تصميمه لغرض جمع البيانات الاولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بهدف الوصول إلى تفسيرات لتساؤلات مشكلة الدراسة.

اما مجتمع الدراسة فقد شمل اعضاء الادارة العليا للمصرف ومدراء وموظفين اقسام الائتمان والمراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية الرئيسية (العامة والخاصة) العاملة تحت اشراف مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها (18) مصرف وهي: (التجاري الوطني، الوحدة، الجمهورية، الصحاري، شمال افريقيا، الامان للتجارة والاستثمار ،التجارة والتنمية، السرايا للتجارة والاستثمار ، الاجماع العربي، المتوسط، النوران، اليقين، التضامن، الاندلس، الواحة، الوفاء، الخليج الاول، المتحد للتجارة والاستثمار)، الا ان عينة الدراسة اقتصرت علي عينة قصدية من مجتمع الدراسة نظراً لقيود الوقت والتكلفة والظروف الراهنة للبلاد ومع مراعاة تحقيق غرض الدراسة. ولذلك تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة محدود من الافراد تتمثل في موظفي المصرف الأكثر علاقة بالائتمان المصرفي وهم موظفي [الادارة العليا ، أقسام الائتمان، اقسام المراجعة الداخلية] وقد بلغ العدد الكلي المستهدف للاستبانة (126 موظف)، حيث تم توزيع كل استمارات الاستبيان المصممة على كل المراكز الرئيسية للمصارف التجارية الليبية (دون الفروع) وقد اسفرت اجراءات التوزيع والفحص على 121 نموذج استبيان صالحة فقط، واستبعاد عدد (5) استمارة إما لعدم استرجاعها او لعدم اكتمال البيانات وصلاحيتها للتحليل.

جدول (1) يوضح صفات وعدد الافراد المستهدفين في الدراسة

الصفة	الموزع	المستلم
رئيس قسم الائتمان بالمصرف او من ينوب عنه	18	**17**
عدد (3) موظف عن قسم الائتمان بالمصرف	54	**52**
رئيس قسم المراجعة الداخلية بالمصرف او من ينوب عنه	18	**18**
عدد (2) الادارة العليا بالمصرف او مجلس الادارة	36	**34**
مجموع عدد نماذج الاستبيان الموزعة	126	
عدد نماذج الاستبيان المستبعدة (مفقودة او غير صالحة)	**5**	--
عدد نماذج الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل	**121**	**121**

2.3 اداة جمع البيانات واجراءات تحكيمها

استخدم نموذج استبيان كأداة لجمع البيانات الاولية في هذه الدراسة حيث تم تصميمه ليغطي كل جوانب المشكلة

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

ومتغيراتها، وبالتالي تضمن نموذج الاستبيان على 58 سؤال حول واقع اجراءات التحليل الائتماني في المصارف التجارية الليبية وعدد (9) اسئلة حول صعوبات واسباب تعثر الائتمانات المصرفية ، وعدد (18) سؤال حول اهمية اجراءات التحليل الائتماني في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي). حيث تضمنت أداة القياس المستخدمة في الدراسة نوعين من المعلومات الاساسية:

أ. **المعلومات الشخصية:** تتضمن المعلومات الديمغرافية عن المشاركين بالبحث وهي تشمل (الجنس، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، اسم المصرف).

ب. **البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث:** وقد اشتملت على عدد (3) محاور رئيسية، ففي المحور الاول يتضمن (58 فقرة) اعدت لفحص واقع اجراءات التحليل الائتماني المستخدمة بالمصارف التجارية، والمحور الثاني يشمل (9) اعدت للتعرف على اهم الاسباب المحتمل تأثيرها على تعثر الائتمان المصرفي ، اما المحور الثالث فانه يشتمل على عدد (18 فقرة) تسعى لقياس اهمية ودور اجراءات التحليل الائتماني في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي. كما استخدام مقياس ليكرت الخماسي كإجابات مفترضة لفقرات قياس متغيرات البحث. وقد تم استخدم برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لتحليل هذه البيانات والتعرف على اتجاه آراء أفراد العينة حول فقرات محاور الاستبيان، كما تم الاعتماد على اسلوب الوسط الحسابي لوضع اساسا ومؤشراً للتقييم وتفسير وقراءة اجابات افراد العينة كما موضح بالجدول ادناه:

جدول رقم (2) مستويات ودرجة التقييم

منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
1- أقل من 1.80	1.80- أقل من 2.60	2.60- أقل من 3.40	3.40- أقل من 4.20	4.20- أقل من 5

طول الفئة = الدرجة الأعلى في المقياس – الدرجة الأدنى في المقياس

عدد المستويات

= 5 – 1 / 5 = 0.80

ومن اجل التحقق من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة وثباتها تم التحقق من انطباق معايير الصدق والصلاحية على اداة جمع البيانات (نموذج الاستبيان) وذلك بالاستعانة بخبرات عدد (3) من اعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المؤسسات المالية والمصرفية بجامعة سرت من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة والفقرات التي تضمنها نموذج الدراسة. **كما تم قياس ثبات اداة الدراسة** (نموذج الاستبيان) عن طريق استخدم طريقة تحليل احصائية (الفا كرونباخ) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وقد بلغت قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان للمحور الاول والثاني والثالث على التوالي 0.89، 0.83، 0.79 وهذه القيم اعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار (0.60)، وهذا يعني انه لو تم اعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى علي نفس عينة البحث او عينة مشابهة سوف نحصل علي نفس النتائج وبنفس المعدلات المحسوبة.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة					
		N	Frequency	Percent	Cumulative Percent
الجنس	ذكر	121	83	0.69	0.69
	انثى		38	0.31	100.0
المركز الوظيفي	موظف بقسم الائتمان	121	52	0.43	0.43
	رئيس قسم المراجعة المالية		18	0.15	0.58
	رئيس قسم الائتمان		17	0.14	0.72
	عن ادارة المصرف		34	0.28	100.0
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	121	12	0.10	0.10
	من 5 واقل من 10		41	.034	0.44
	من 10 واقل من 15		35	0.29	0.73
	من 15 واقل 20		15	0.12	0.85
	20 فاكثر		18	0.12	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط – ثانوي	121	16	0.13	0.13
	بكالوريوس		58	0.48	0.61
	ماجستير		27	0.22	.0.83
	دكتوراه		5	0.04	0.87
	اخرى		15	0.13	100.0
التخصص	اقتصاد	121	61	0.50	0.50
	قانون		10	0.08	0.58
	هندسة		16	0.13	0.71
	تقنية معلومات		15	0.13	0.83
	اخرى		19	0.16	100.0

جدول رقم (3) خصائص عينة الدراسة

وبعد التحقق من تحكيم صلاحية نموذج الاستبيان المعد لجمع بيانات الدراسة الاولية، تم توزيعه على عينة الدراسة خلال النصف الاول من العام 2023م. وفيما يتعلق بنموذج الدراسة وتعريف متغيراته، فانه تضمن فحص واختبار العلاقة السببية بين اجراءات التحليل الائتماني والحد من مخاطر الائتمان المصرفي. وبالتالي – وبناء علي مشكلة الدراسة وفرضياتها – فان معايير التحليل الائتماني تعبر عن المتغير المستقل (السبب) للدراسة، وخطر تعثر الائتمانات المصرفية يعبر عن المتغير التابع (النتيجة).

(4) – عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

4.1 وصف خصائص عينة الدراسة

الجدول التالي يبين وصف لخصائص الأفراد المشاركين في تعبئة نموذج الاستبيان

- نلاحظ من الجدول إن فئة افراد العينة من الذكور هي الأكثر تكرارا حيث بلغت نسبتهم 69% تقريبا ، بينما نسبة فئة الاناث من افراد العينة بلغت 31% من اجمالي عينة البحث. وهذا يعتبر طبيعيا في المجتمعات الشرقية المحافظة مثل المجتمع الليبي.
- يتضح من الجدول اعلاه ان اكثر المشاركين في الاستبيان هم من فئة موظفي اقسام الائتمان والادارة العليا بالمصرف ورؤساء اقسام الائتمان حيث بلغت ما نسبته 43% ، 28% ، 15% من عينة الدراسة على التوالي، وهذا اختيار مناسب للإجابة على فقرات الاستبيان,
- يتبين من الجدول السابق إن ما نسبته 34% من أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة تقع ما بين (من5 وأقل من 10 سنة) وهي الفئة الأكثر تكرارا بينما بلغت الفئة (أقل من 5 سنوات) اقل تلك الفئات تكرارا فقد بلغت ما نسبته 12% من عينة الدراسة . ونستنتج من ذلك إن اغلب المجيبين على فقرات الاستبيان يتمتعون بخبرة كافية تمكنهم من فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها بسهوله وموضوعية.
- يلاحظ من الجدول السابق إن اغلب أفراد عينة الدراسة هم من حملة بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 48% .

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

بينما كانت اقل نسبة وهى 4% % تمثل حملة دكتوراه أما حملة دبلوم متوسط وماجستير من المستويات التعليمية فقد بلغت 13%، 22% على التوالي.

- كما يتضح من الجدول السابق إن اغلب أفراد عينة الدراسة هم من حملة بكالوريوس اقتصاد حيث بلغت نسبتهم 50% . بينما كانت اقل نسبة وهى 13% لكل من حملة بكالوريوس هندسة وحملة ليسانس قانون.

4.2 التحليل الوصفي لإجابات افراد عينة الدراسة حول السؤال الثاني والثالث والرابع

اولاً– التحليل الوصفي لفقرات السؤال الثاني : قياس واقع تطبيق اجراءات ومعايير التحليل الائتماني بالمصارف التجارية ومدى التزامها بها عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، وذلك باستخدام اختبارات الاحصاء الوصفي (التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وكانت النتائج كما مبين بالجدول ادناه:

Descriptive Statistics										
م	فقرات الاستبيان	N	1 لايستخدم	2 نادراً	3 احياناً	4 غالباً	5 باستمرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة/ التقييم
اولا	إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل									
A	إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بشخصية العميل وسمعته									
1	يتعرف المصرف على مدى التزام العميل وانضباطه بالشروط والتعهدات التي يرتبط بها مع الأخرين.	121	18	16	14	38	35	3.46	1.41	مرتفع
2	يهتم المصرف بتحليل المواصفات الشخصية للعميل مثل درجة الثقافة والمركز الوظيفي والعمر وغيرها من العوامل السلوكية عند فتح الائتمان.	121	14	12	27	31	37	3.54	1.32	مرتفع
3	يراجع المصرف معاملات العميل (طالب الائتمان) لديه ويتأكد من مدى انتظامها والوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف.	121	7	8	27	54	25	3.68	1.05	مرتفع
4	يهتم المصرف بجمع المعلومات عن شخصية العميل وسمعته من حيث وضعه الاجتماعي وأخلاقياته وسلوكه وأية شكاوي مرفوعة ضده.	121	9	9	25	49	29	3.66	1.14	مرتفع

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

5	يستعلم المصرف على معاملات العميل وحساباته لدى المصارف الاخرى للتأكد من وفائه ومدى التزامه بتسديد اي التزامات سابقة.	121	7	6	27	51	30	3.75	1.07	مرتفع
6	التحقق من مدى وجود اية شكاوي او قضايا اخلاقية سابقة مرفوعة على طالب الائتمان.	121	5	9	24	55	28	3.76	1.02	مرتفع
7	تعتبر خبرات العميل السابقة في مجال عمله مؤشراً هاماً لتقييم كفاءة العميل وشخصيته في النواحي الفنية والمالية والإدارية.	121	6	10	18	54	33	3.80	1.08	مرتفع
8	يستعلم المصرف على المركز الضريبي للعميل والتحقق من مدى وفائه بالتزاماته قبل منح الائتمان.	121	2	13	24	49	33	3.81	1.01	مرتفع
B	**إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بقدرة العميل على السداد**									
1	يتأكد المصرف من التزام العميل بسداد اقساط الضمان الاجتماعي المستحقة على عمالة قبل منحه الائتمان المطلوب.	121	8	11	27	44	31	3.65	1.15	مرتفع
2	يهتم المصرف بتحليل وتقييم المركز الائتماني للعميل وتحديد حاجته المستقبلية للأموال والتنبؤ بحالات العسر المالي المحتملة على ضوء نتائج التحليل والدراسة.	121	16	15	30	43	17	3.25	1.23	متوسط
3	يعتبر المصرف تطبيق العميل للأساليب الحديثة الإدارية (مثل الحوكمة المؤسسية، الجودة الشاملة) مؤشراً جيداً نحو كفاءة العميل وقدرته على السداد.	121	13	20	27	46	15	3.25	1.19	متوسط
4	يقوم المصرف بتقييم قدرة العملاء على السداد عن طريق منهجيات خاصة تجمع بين المواصفات الشخصية وقوة المركز المالي.	121	7	16	29	53	16	3.45	1.06	مرتفع
5	يقوم المصرف بدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع العميل المطلوب تمويلها من خلال خبراء متخصصين.	121	6	10	23	61	20	4.00	1.11	مرتفع
6	يطلب المصرف من العميل (طالب الائتمان) موازنة تقديرية للمشروع ويقوم بدراستها وتحليلها ماليا وفنيا.	121	15	6	22	52	26	3.56	1.23	مرتفع
7	يقوم المصرف بتحليل نسب النشاط ونسب المديونية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية.	121	6	14	20	56	25	3.66	1.08	مرتفع
8	يقوم المصرف بوضع جدول زمني لسداد الائتمان ويراعى فيه مدى توافق مواعيد سداد أقساط الائتمان مع توفر السيولة لدى العميل.	121	4	10	28	45	34	3.79	1.05	مرتفع
9	يتحقق المصرف من الوضع المالي للعميل وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة له عن طريق التواصل مع المصارف الأخرى بهذا الشأن ومدى التزام العميل بالسداد وفق المواعيد المحددة.	121	17	18	23	37	26	3.31	1.03	متوسط
C	**إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالمركز المالي للعميل وقدرته على توليد الارباح**									
1	يتعرف المصرف على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل حصوله على التسهيلات الائتمانية المطلوبة.	121	13	9	30	49	20	3.45	1.17	مرتفع

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

2	يقوم المصرف بدراسة وتحديد مصادر الدخل المتوقعة لمشاريع العميل والارباح المتوقعة.	121	9	9	30	46	27	3.60	1.13	مرتفع
3	يقوم المصرف بتقييم المركز التنافسي للعميل (طالب الائتمان) والحصة السوقية بالسوق عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	121	13	1	28	44	35	3.72	1.21	مرتفع
4	يقوم المصرف بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل عن طريق تحليل القوائم المالية.	121	14	3	31	43	30	3.59	1.22	مرتفع
5	تقوم إدارة الائتمان بالمصرف بالمراجعة الدورية لحركة حسابات العميل لدى المصارف الاخرى.	121	10	9	22	41	39	3.74	1.02	مرتفع
6	يطلب المصرف من العميل (طالب الائتمان) تزويده بمركز مالي سنوي للمشروع خلال مدة استحقاق الائتمان.	121	9	7	21	41	43	3.84	1.19	مرتفع
7	يشترط المصرف ان تكون القوائم المالية المقدمة من طالب الائتمان ان تكون مدققة ومعتمدة من محاسب ومراجع قانوني مستقل.	121	8	2	27	43	41	3.88	1.10	مرتفع
8	يقوم المصرف بإعادة تقييم وتقدير عناصر القوائم المالية المقدمة للتأكد من مطابقتها للواقع .	121	5	9	18	44	45	3.95	1.09	مرتفع
9	يعتمد المصرف أساليب متنوعة في تحليل المركز المالي تضمن تحديد مدى قوته ومعدلات المديونية به وصحة وجودة القوائم المالية المقدمة من طالب الائتمان.	121	9	6	13	56	37	3.87	1.12	مرتفع
D	**إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل**									
1	يقوم المصرف بدراسة وتحليل نوعية الضمانات المقدمة من العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية.	121	7	6	39	54	15	3.53	0.97	مرتفع
2	يتحقق المصرف من مدى سلامة وصحة وملكية الضمانات المقدمة من العميل قبل منحه الائتمان.	121	6	8	35	50	22	3.61	1.01	مرتفع
3	يحتفظ المصرف بملفات دقيقة ومتكاملة تتضمن جميع المعلومات والبيانات الائتمانية الخاصة بالضمانات المقدمة.	121	7	11	35	47	20	3.86	1.05	مرتفع
4	يركز المصرف على الضمانات التي يسهل تطبيقها وتحويلها إلى سيولة بشكل سريع .	121	8	12	40	44	17	3.41	1.00	مرتفع
5	التحقق من مدى كفاية الضمانات وثبات قيمتها يعد احد العوامل الرئيسية الهامة في قبول منح الائتمان من عدمه.	121	6	20	34	44	17	3.38	1.07	متوسط
6	يراقب المصرف بشكل منتظم كل الضمانات العينية المرتهنة لصالحه والتنقيش عليها يطلب المصرف من العميل كل الأوراق والوثائق الخاصة بالضمانات المقدمة للحصول على الائتمان.	121	9	12	33	47	20	3.47	1.11	مرتفع
7	متابعة كل الضمانات العينية المقدمة والتحقق من عدم وجود رهونات عليها من جهات اخرى.	121	10	8	32	50	21	3.53	1.41	مرتفع

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

8	يطلب المصرف من العميل كل الاوراق والوثائق الخاصة بالضمانات المقدمة للحصول على الائتمان وتحديث الاوراق الثبوتية المتعلقة بها بشكل دوري.	121	12	9	31	43	26	3.51	1.19	مرتفع
E	**إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية**									
1	يقوم المصرف بدراسة تأثير الظروف الاقتصادية السائدة على نشاط العميل ومقدرته على السداد.	121	10	14	25	44	28	3.55	1.20	مرتفع
2	يعتمد المصرف اسلوب التخطيط والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند منحه التسهيلات الائتمانية.	121	12	25	39	24	21	3.14	1.03	متوسط
3	يقوم المصرف بوضع تركزات ائتمانية مستهدفة لكل القطاع مراعى في ذلك الظروف الاقتصادية والاستقرار الأمني والسياسي.	121	11	27	32	33	18	3.17	1.07	متوسط
4	يقوم المصرف بدراسة الظروف المحيطة بكل قطاع يعمل فيه العملاء (طالبي الائتمان) من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي ومدى قدرة العميل على التكييف مع هذه المتغيرات .	121	5	28	36	34	18	3.26	1.10	متوسط
5	يأخذ المصرف بالحسابات احتمال تغير الظروف المالية للعميل وتغير الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة.	121	12	21	42	31	15	3.13	1.14	متوسط
6	يحدد المصرف سقف معين لمنح التسهيلات الائتمانية وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.	121	10	16	27	35	33	3.54	1.25	مرتفع
7	يقوم المصرف بتعديل وتحديث السياسة الائتمانية وفق مستجدات المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحيطة.	121	6	17	17	35	46	3.81	1.02	مرتفع
	المتوسط العام لإجابات افراد العينة عن اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل وظروف نشاطه							3.58	1.21	مرتفع
ثانيا	**إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بضوابط المصرف وادارته**									
1	يعمل المصرف على الموازنة بين موارده المالية واستخداماتها المختلفة وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية عند منحه للتسهيلات الائتمانية للعملاء.	121	3	8	37	52	21	3.66	0.92	مرتفع
2	يسعى المصرف الى تقليل درجة مخاطر الائتمان عن طريق توسيع قاعدة التعامل مع عدد متنوع من العملاء وتجنب تركيز مدخراته المصرفية في عدد محدود من العملاء او القطاعات الاقتصادية.	121	2	15	32	48	24	3.64	0.99	مرتفع
3	يراقب المصرف بشكل دوري ارصدة العملاء ويتابع مسحوباتهم وايراداتهم خلال فترة الائتمان.	121	3	19	41	45	13	3.38	0.95	متوسط
4	يعتمد المصرف نظام معتمد لتقييم مخاطر القروض وتقدير احتمالات ونوعها.	121	4	15	38	43	21	3.51	1.02	مرتفع
5	يحرص المصرف على الالتزام بتعليمات المصرف المركزي وضوابط الرقابة المصرفية للحد من المخاطر المصرفية.	121	19	44	29	22	7	2.62	1.12	متوسط

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

6	يعتمد المصرف نظام لوصف نوعية العملاء كمؤشر يحدد درجة المخاطرة الائتمانية المحتملة.	121	12	61	39	8	1	2.38	0.78	منخفض
7	يتحقق المصرف من نوع النشاط الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة فيه وحجم الطلب.	121	19	50	41	7	4	2.40	0.93	منخفض
8	يقوم المصرف بإجراء مقابلات مع طالبي الائتمان لغرض المطابقة والتحقق من إجراءات طلب الائتمان.	121	14	46	43	17	1	2.55	0.90	منخفض
9	يحدد المصرف سقفاً معيناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء وفق سياساته الائتمانية.	121	14	43	44	16	4	2.64	0.95	متوسط
	المتوسط العام لإجابات افراد العينة عن اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالمصرف							2.97	1.09	متوسط
ثالثا	**إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بموضوع الائتمان وغرضه**									
1	تهتم إدارة المصرف بمتابعة الائتمان الممنوح للعميل والقيام بالزيارات الميدانية للمشروعات الممولة خلال فترة استحقاق الائتمان.	121	10	9	20	47	35	3.73	1.19	مرتفع
2	يقوم المصرف بالتأكيد من أن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقاً لسياسته الائتمانية.	121	6	8	35	44	28	3.66	1.06	مرتفع
3	يتأكد المصرف من مدى ملاءمة قيمة الائتمان المطلوب مع الغرض منه.	121	17	55	39	6	4	2.38	0.90	منخفض
4	يتأكد المصرف ان التسهيلات الممنوحة للعميل تستخدم في الغرض المحدد لها.	121	19	44	29	22	7	2.62	1.13	متوسط
5	يتأكد المصرف أن الائتمان الممنوح لا يستخدم في مجالات تتنافى مع القيم السائدة بالمجتمع.	121	12	61	39	8	1	2.38	O.79	منخفض
6	يعتمد المصرف سياسة ائتمانية واحدة مع كل العملاء (طالبي الائتمان) تقوم على اساس المواءمة بين العائد والمخاطرة.	121	19	50	41	7	4	2.40	0.93	منخفض
7	يتابع المصرف كيفية استغلال العملاء للتسهيلات الائتمانية بعد منحها لهم حتى السداد الكامل لها.	121	14	46	43	17	1	2.55	0.90	منخفض
8	يشترط المصرف دراسة جدوى اقتصادية شاملة للمشروع المطلوب للتعرف على السلعة أو الخدمة التي ينتجها ومدى جودتها ومدى الطلب عليها ومدى توافر المواد الخام.	121	12	43	46	16	4	2.65	0.95	متوسط
	المتوسط العام لإجابات افراد العينة عن اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بموضوع الائتمان							2.79	1.10	متوسط

يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاه اجمالي اجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات اختبار الفرضية الاولى – حسب نتائج الوسط الحسابي – هي 3.16 ، حيث تراوحت ما بين متوسط الإجابات (2.38) (4.00) ، وبالتالي هذا يشير

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

إلى نتائج مشجعة حول واقع التزام المصارف الليبية المبحوثة بإجراءات التحليل الائتماني، وذلك لأن معظم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (3).

والجدير بالذكر ان اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل قد حققت اعلى مستوى تطبيق والتزام (3.58) من قبل المصارف، اما اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالمصرف والمتعلقة بموضوع الائتمان كانت اقل مستوى تطبيق والتزام (2.97) (2.79) من المصارف عن قرارات منح الائتمان وذلك وفقا لإجابات افراد عين الدراسة. ويستنتج من نتائج تحليل الاحصاء الوصفي المبدئية ان غالبية افراد عينة الدراسة يؤكدون ان مؤسساتهم المصرفية تلتزم – بمستوى مرضي– باتباع اجراءات التحليل الائتماني عند اتخاذ قرارات منح الائتمانات المصرفية.

ثانيا– التحليل الوصفي لفقرات السؤال الثالث : قياس ماهية الاسباب المحتملة لتعثر القروض والتسهيلات الائتمانية. وذلك باستخدام اختبارات الاحصاء الوصفي (التوزيع التكراري) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (5)

النتائج الوصفية حول ماهية الاسباب المحتملة وراء تعثر الائتمانات المصرفية

م	الفقـــــرات	N	1 غير موافق بشدة	2 غير موافق	3 محايد	4 موافق	5 موافق بشدة	مجموع درجات التقييم
1	عدم كفاءة اداء الموظفين في تطبيق اجراءات ومعايير التحليل الائتماني	121	10	10	10	10	10	41
2	ضعف دور المصرف المركزي للرقابة والمتابعة على اجراءات الاقراض بالمصارف التجارية	121	18	30	6	48	29	77
3	ارتفاع مخاطر جرائم النصب والاحتيال الالكتروني	121	37	29	7	28	20	48
4	سوء الادارة وعدم ادراك لقيادات الادارية العليا مسؤولياتها وجدية الالتزام	121	6	25	5	20	65	85
5	قصور في البحث وعدم وجود متابعة سليمة للعملية الائتمانية	121	31	42	8	25	15	40
6	عدم الانضباط نتيجة تداعيات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما ينتج عنه ضعف الرادع القانوني والقضائي للمخالفين	121	10	12	3	36	60	96
7	ضعف سياسات الاقراض والائتمان وقصور في اجراءات التحليل الائتماني المستخدمة	121	20	55	4	24	18	42

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

8	عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض والمشروع محل الائتمان	121	12	60	-	17	32	49
9	اخطاء في تقدير الضمانات ودراسات الجدوى المعتمدة لطالبي الائتمان	121	16	25	5	43	32	75

يتبين من الجدول السابق أن اتجاه إجابات أفراد عينة البحث حول فقرات اسباب تعثر الائتمانات المصرفية في ظل تطبيق اجراءات التحليل الائتماني بالمصارف المبحوثة – حسب نتائج الاحصاء الوصفي – اكدت وجود مسببات وتحديات اخرى لخطر تعثر السداد العملاء عند تطبيق اجراءات التحليل الائتماني، وان معظمها ليس لها علاقة مباشرة بالتحليل الائتماني ومن اهمها حسب النتائج: عدم الانضباط نتيجة تداعيات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي – ضعف دور المصرف المركزي للرقابة والمتابعة على اجراءات الاقراض بالمصارف التجارية – سوء الادارة وعدم ادراك لقيادات الادارية العليا مسؤولياتها وجدية الالتزام – اخطاء في تقدير الضمانات ودراسات الجدوى المعتمدة لطالبي الائتمان. وبذلك نستخلص من هذه النتائج الوصفية أن معظم الأفراد المشاركين في عينة البحث يؤكدون وجود صعوبات وعوامل ظرفية اخرى تواجه مؤسساتهم المصرفية في في ظل تطبيق اجراءات منح الائتمانات المصرفية .

ثالثاً– التحليل الوصفي لفقرات السؤال الرابع: قياس اهمية دور اجراءات التحليل الائتماني في الحد من خطر تعثر الائتمانات المصرفية، وذلك باستخدام اختبارات الاحصاء الوصفي (التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (6)

النتائج الوصفية لأهمية دور تطبيق اجراءات ومعايير التحليل الائتماني في الحد من خطر تعثر الائتمانات المصرفية

Descriptive Statistics									
م	فقرات الاستبيان	N	1 غير موافق بشدة	2 غير موافق	3 محايد	4 موافق	5 موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة/ التقييم
1	يعزز تطبيق إجراءات ومعايير التحليل الائتماني دقة وسلامة قرارات منح الائتمان المصرفي.	121	13	20	42	40	6	3.05	1.06	**متوسط**
2	يساهم تطبيق اجراءات ومعايير التحليل الائتماني النوعي في كشف الكثيرين من المعلومات عن شخصية العميل وسمعته والظروف المحيطة.	121	12	19	28	48	14	3.27	1.16	**متوسط**

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

3	يساهم تطبيق إجراءات ومعايير التحليل الائتماني الكمي في كشف صحة ومصداقية المركز المالي للعميل ومقدرته على السداد.	121	8	10	28	53	22	3.60	1.09	مرتفع
4	يساهم تطبيق إجراءات ومعايير التحليل الائتماني الفني في الكشف عن جودة نشاطات العميل وجديته على النجاح وتوليد الارباح.	121	10	11	27	57	16	3.48	1.10	مرتفع
5	يقوم المصرف بمتابعة إجراءات ومعايير التحليل الائتماني قبل وبعد منح الائتمان لتجنب أية مخاطر محتملة.	121	10	16	37	50	8	3.25	1.04	متوسط
6	يساعد تطبيق إجراءات ومعايير التحليل الائتماني على طلبات العملاء على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة .	121	13	17	39	37	15	3.20	1.15	متوسط
7	يساعد تطبيق إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المصرف على اختيار أساليب وسياسات محددة لمنح الائتمان.	121	7	14	32	56	12	3.43	1.01	مرتفع
8	يساعد تطبيق إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المصرف على تحليل مخاطر الائتمان.	121	18	57	32	12	2	2.36	0.91	منخفض
9	توفر اجراءات ومعايير التحليل الائتماني معلومات هامة كأساس للقرارات الائتمانية.	121	20	61	31	6	3	2.26	0.88	منخفض
10	يتبنى المصرف على اجراءات وادوات التحليل المالي التي تمكنه من التنبؤ بالمخاطر الائتمانية وذلك عند اتخاذ قرار.	121	17	55	39	6	4	2.38	0.90	منخفض
11	إجراءات التحليل الائتماني توفر كافة المعلومات عن العميل المتوقع تعثره في سداد الائتمان الممنوح.	121	19	44	29	22	7	2.61	1.12	منخفض
12	يوفر التحليل الائتماني معلومات مستقبلية عن السوق والبيئة التي يعمل بها طالب الائتمان تمكنه من تقييم المخاطر الائتمانية.	121	12	61	39	8	1	2.38	0.78	منخفض
13	التحليل الائتماني يوفر ادوات ومؤشرات اولية عن بوادر الفشل والتعثر في استرجاع التسهيلات الائتمانية.	121	19	50	41	7	4	2.40	0.93	منخفض
14	إجراءات وأدوات التحليل الائتماني تقدم وصف دقيق عن شخصية واخلاق العملاء (طالبي الائتمان).	121	14	46	43	17	1	2.55	0.90	منخفض
15	الادوات والسياسات الائتمانية المتبعة بالمصرف تكفل سلامة وصلاحية القرار الائتماني المتخذ.	121	12	43	44	16	4	2.64	0.95	متوسط
16	يضمن التحليل الائتماني تقديرات دقيقة عن مخاطر تعثر الائتمان.	121	10	9	20	47	35	3.73	1.19	مرتفع
17	يوفر التحليل الائتماني حلولاً معدة مسبقاً تصلح لمواجهة فشل الائتمان.	121	8	12	30	49	22	3.54	1.10	مرتفع

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

18	يوفر التحليل لائتماني كافة المعلومات والمؤشرات المالية التي تعكس قوة وضعف المركز المالي للعميل (طالب الائتمان).	121	9	11	37	48	16	3.42	1.07	**مرتفع**
	المتوسط العام لإجابات افراد العينة حول دور تطبيق اجراءات ومعايير التحليل الائتماني في الحد من خطر تعثر الائتمانات المصرفية							2.97	1.05	**منخفض**

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي لاتجاه اجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات اختبار الفرضية الثانية – حسب نتائج الوسط الحسابي –قد تراوحت ما بين (2.26) (3.73)، وبالتالي فهي تعتبر ما بين مستوى منخفض ومتوسط نحو غالبية الفقرات السابقة وذلك لأن معظم الفقرات ذات متوسطات حسابية أقل او مساوي للمتوسط الفرضي (3) لأداة القياس. ويستخلص من هذه النتائج الوصفية ان معظم الافراد المشاركين في عينة البحث يؤكدون – لكن بمستوى منخفض – على اهمية ودور اجراءات التحليل الائتماني المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في الحد من ظاهرة تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية.

الا ان هذه النتائج الوصفية يستوجب تأكيدها عند درجة ثقة 95% اي مستوى دلالة 5% وهى مستوى المعنوية المعتمد بهذا البحث من اجل تقييم واختبار فرضياته، ولذلك سيتم استخدام اختبارات الاحصاء الاستدلالي المناسبة. ولكن قبل البدء باستخدام اختبارات الاحصاء الاستدلالي لابد من التحقق من ملاءمتها وصلاحية استخدامها وفقا لنوع البيانات الامر الذي سينعكس على صحة النتائج ، ولأجل ذلك تم اخضاع البيانات لاختبارات التوزيع الطبيعي للتأكد من نوعها ما اذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي او التوزيع الغير طبيعي1.

الجدول التالي يبين نتائج الاختبار الاحصـــائي المتعلق بتحديد نوع البيانات الاولية للبحث. وكما هو واضـــح من الجدول ادناه ان النتائج تشـير الى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فان الاســـاليب الاحصـــائية المعلمية (اختبار t) سيتم استخدامها في هذا البحث ، وهي مناسبة ويمكن الوثوق في نتائجها.

جدول رقم (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

1 الاختبارات الاحصائية المعلمية تناسب البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي ، اما الاختبارات الاحصائية اللا معلمية فهي تناسب البيانات التي تتبع التوزيع غير طبيعي.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Items	.777	121	.002	.505	121	.006

4.3 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: تلتزم المصارف التجارية (عينة الدراسة) بإجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان عند اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي.

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الاولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى التزام المصرف بإجراءات التحليل الائتماني	121	3.16	1.037	.8617

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى التزام المصرف بإجراءات التحليل الائتماني	2.575	120	.002	.6581	.4956	.9884

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يبين الجدول اعلاه ان الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تقيس مدى الالتزام بالإجراءات والمعايير المعتمدة لمنح الائتمان المصرفي قد بلغ (3.16) وهو يفوق الوسط الحسابي الفرضي وهو (3) ويمكن وصفه بمستوى مرتفع ومرضي الى حدا ما. والجدير بالذكر ان نتائج اجابات افراد العينة اشارت الى ان اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل هي اكثر الاجراءات الائتمانية الملتزمة بها المصارف حيث بلغ المتوسط الحسابي لاجابات افراد العينة حولها (3.58) ، اما مستوى التزام المصارف المبحوثة بإجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالمصرف والاخرى المتعلقة بموضوع الائتمان كانت اقل حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.97) (3.66) على التوالي. كما يلاحظ ان مستوى الدلالة الاحصائية لنتائج اختبار (t) قد بلغ (sig.=0.002)، وهو يقل عن مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد بالدراسة (0.05). وبالتالي هذا يعنى ان المتوسط الحسابي الاجمالي المحسوب (3.16) لآراء

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

افراد العينة يزيد فعليا (وبشكل مهم ذو دلاله احصائية) عن الوسط الحسابي الفرضي. ونستخلص من ذلك انه لا توجد اي فروقات بين اراء افراد العينة حول صحة الفرضية التي تقول ان المصارف التجارية (عينة الدراسة) ملتزمة باتباع إجراءات ومعايير التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل والمصرف وموضوع الائتمان المعتمدة عند اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي.

<u>الفرضية الثانية:</u> التزام المصارف التجارية بإجراءات التحليل الائتماني يلعب دور هام في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي.

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي	121	2.97	. 6816	.3954

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر تعثر الائتمان المصرفي	3.456	120	0.090	.5491	.3372	.7523

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≥ 0.05

يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تقيس دور التحليل الائتماني واجراءاته في الحد من مخاطر تعثر الائتمان المصرفي قد بلغ (2.974) وهو مؤشر متوسط نسبيا ، حيث يقل عن الوسط الحسابي الفرضي وهو (3) ، وهذا يعني ان معظم اجابات افراد العينة متعارضة حول اهمية اجراءات التحليل الائتماني في الحد من مخاطر تعثر الائتمان المصرفي. كما يلاحظ ان مستوى الدلالة الاحصائية لنتائج اختبار (t) قد بلغ (sig.=0.090) وهو اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد بالدراسة (0.05). وهذا يعنى وجود اختلاف او فروقات بين اراء افراد العينة حول صحة الفرضية، وانهم يرون – الى حدا ما – وجود دور لإجراءات التحليل الائتماني في الحد من مخاطر تعثر الائتمان المصرفي ولكن هذه النتيجة غير مهمة احصائيا وفقا لدرجة الثقة المعتمدة بالدراسة. وقد يُعزى سبب هذه النتيجة المستغربة الى وجود اسباب اخرى قد تؤثر على مخاطر

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

منح الائتمان المصرفي وهذا ما اظهرته النتائج المنبثقة من اجابات افراد العينة حول اهم اسباب تعثر الائتمانات المصرفية (انظر الجدول – 5) ، او ان ذلك كان بسبب ضعف تركيز المصارف المبحوثة على اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالمصرف وموضوع الائتمان. ونستخلص من ذلك رفض الفرضية اعلاه ، ويمكن القول ان تطبيق اجراءات التحليل الائتماني فحسب، لا يكفي من اجل تجنب مخاطر تعثر الائتمان المصرفي بالشكل المطلوب، بل ان الامر يتطلب زيادة الاهتمام بكل اجراءات ومعايير التحليل الائتماني بنفس درجة الاهمية، وكذلك التركيز على دراسة العوامل الظرفية ومعالجتها واعادة ضبطها من اجل تجنب تأثيرها المحتمل على تعثر الائتمان المصرفي.

(5) – النتائج والتوصيات

5–1 النتائج

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة وإجراء الدراسة الميدانية الحالية يمكن استخلاص عدد من النتائج النظرية والتطبيقية كما يلي :

1- يعد التحليل الائتماني عملية فحص ورقابة مهمة تتضمن ادوات واساليب تهدف الى تجنب الخسائر والمخاطر المصرفية بسبب تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي فان قرارات منح الائتمان المصرفي يجب ان تخضع لإجراءات التحليل الائتماني من أجل الحصول على معلومات تساعد المؤسسات المصرفية في التنبؤ بحالات التعثر او الفشل المالي المحتملة فيما يتعلق باسترجاع قروضها وديونها.

2- تشير نتائج الاحصاء الوصفي إلى ان المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة حول الفقرات التي تقيس مدى التزام المصارف (عينة الدراسة) بإجراءات والمعايير المعتمدة لمنح الائتمان المصرفي ، قد بلغ (3.16) ، وقيمة اختبار (t) بلغت (2.575) عند مستوى دلالة احصائية (sig.=0.002). وهذا يعنى ان المتوسط الحسابي المحسوب لآراء افراد العينة يزيد فعليا (مهم ذو دلاله احصائية) عن المتوسط الفرضي وهو (3). وبالتالي فان هذه النتيجة تؤكد في العموم ان المصارف التجارية (عينة الدراسة) ملتزمة – بمستوى متوسط – باتباع الاجراءات والمعايير المعتمدة لمنح الائتمان المصرفي.

3- كما يجدر الاهتمام الى ان اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالعميل (شخصية العميل وسمعته، قدرة العميل على السداد، المركز المالي للعميل، طبيعة الضمانات، الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة) قد حققت اعلى مستوى تطبيق والتزام (3.58) من قبل المصارف، اما اجراءات التحليل الائتماني المتعلقة بالمصرف والمتعلقة بموضوع الائتمان كانت اقل مستوى تطبيق والتزام (2.97) (2.79) من قبل المصارف عند قرارات منح الائتمان وذلك وفقا لإجابات افراد عينة الدراسة.

4- وتشير نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة إلى ان المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة حول الفقرات التي تقيس دور تطبيق اجراءات التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، قد بلغ (2.97) ، وان مستوى الدلالة الاحصائية لنتائج اختبار (t) تجاوز مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد لنتائج الدراسة حيث بلغ (sig.=0.090)، ويُعزى ذلك لوجود فروقات بين

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

اجابات افراد عينة الدراسة حول فقرات قياس الفرضية، وهذا يشير الى عدم قبول الفرضية. وبالتالي فان هذا يؤكد ان تطبيق التحليل الائتماني واجراءاته **لا يلعب دور هام** في الحد من مخاطر تعثر الائتمانات المصرفية.

5- كشفت النتائج ان هناك اسباب وعوامل ظرفية اخرى قد تسبب في تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية في ظل تطبيق اجراءات التحليل الائتماني المصرفي وقد تمحور معظمها (حسب اجابات افراد عينة الدراسة): عدم الانضباط الاداري الناتج عن تداعيات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد نتج عنه ضعف الرادع القانوني والقضائي للمخالفين في بيئة الاعمال الليبية – ضعف دور المصرف المركزي للرقابة والمتابعة على اجراءات الاقراض بالمصارف التجارية – سوء الادارة وعدم ادراك لقيادات الادارية العليا مسؤولياتها وجدية الالتزام – اخطاء في تقدير الضمانات ودراسات الجدوى المعتمدة لطالبي الائتمان. وبذلك نستخلص من هذه النتائج الوصفية أن معظم الأفراد المشاركين في عينة البحث يؤكدون وجود صعوبات وعوامل ظرفية اخرى تواجه مؤسساتهم المصرفية في ظل تطبيق اجراءات منح الائتمانات المصرفية.

5-2 التوصيات

في ضوء نتائج البحث النظرية والتطبيقية يمكن اقتراح عدد من التوصيات كما يلي :

1- التشديد على زيادة الالتزام بتطبيق اجراءات التحليل الائتماني سواء المتعلقة بالعميل او المتعلقة المصرف او المتعلقة بموضوع الائتمان مع ضرورة قيام المصارف التجارية بوضع دليل ارشادي لمتابعة الجديد في ضوابط لجنة بازل للرقابة المصرفية وخاصة المتعلقة بمعالجة ومواجه مخاطر الائتمان المصرفي وذلك لما لها من دور مهم وحاسم في بقاء واستمرار المؤسسات المصرفية في السوق.

2- لابد من ان يدرك العاملين في اقسام منح الائتمان ان اجراءات ومعايير التحليل الائتماني لها جوانب قصور مثلما لها ميزات مفيدة ولذلك يجب العمل على تحديثها باستمرار وفق المتغيرات البيئية الظرفية وظروف الاقتصاد والسوق المتغيرة، وذلك لتجنب مخاطر الائتمان الناجمة عن الحالات الغير متوقعة.

3- ضرورة تعاون المصارف فيما بينها في مجال المعلومات والاستعلام عن اوضاع العملاء طالبي الائتمان وذلك لتقليل مخاطر الائتمان بالقدر الذي يضمن سرية معاملات العملاء المصرفية فيما بينها.

4- لتجنب مخاطر تعثر الائتمان يتوجب على ادارات المصارف التجارية التركيز بشدة على فحص مقدرة العميل على السداد من خلال دراسات جدوى اقتصادية وافية وتقييم موضوعي لمشروع العميل محل الائتمان المطلوب مع ضرورة طلب ضمانات تضمن السداد في حالة الاخفاق.

5- ان يتم العمل الدوري على تأهيل وتدريب القيادات الادارية المسؤولة على اجراء عمليات التحليل الائتماني من خلال تكثيف الاهتمام بتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل متخصصة لهم وتطوير منظومات للتواصل بين المصارف لجمع المعلومات بدقة وسرعة

6- واخيرا ووفقا لنتائج الدراسة يجب ادراك ان فاعلية اجراءات التحليل الائتماني تتحسن كلما تم التركيز على كل العوامل المساندة الاخرى (كما موضح بالنقطة الرابعة في النتائج اعلاه) التي قد تسبب قصور او ضعف في كفاءة اجراءات التحليل الائتماني المصرفي في تلافي مخاطر الائتمان.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

قائمة المراجع

- ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، (1999)، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن,
- الجزراوي، ابراهيم محمد، والنعيمي، نادية شاكر، (2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (83)، جامعة بغداد، العراق.
- الخضيري، محسن أحمد، (1987)، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر.
- الدغيم، عبدالعزيز ، الامين، ماهر ، و انجرو ، ايمان ، (2006) ، التحليل الإئتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 3 ، سوريا.
- الزبيدي، حمزة محمود، (2022) ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع , عمان ، الاردن.
- الشيخلي، هديل امين، (2012)، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- الفرجاني ، ابراهيم ، القماطي ، امال ، والجهاني، شعبان، (2021)، دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان : دراسة ميدانية على المصارف الليبية، مجلة جامعة بنغازي العلمية للعلوم الانسانية، المجلد (34) العدد (1)، ليبيا,
- الفرجاني، ابراهيم ، والقماطي، يوسف، (2021)، أهمية العوامل المتعلقة بالائتمان في اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية ، العدد (3)، ليبيا.
- اللحام، ايمن اسحق، (1998–2003)، العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات : دراسة تطبيقية عن المصارف التجارية الأردنية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، الاردن.
- العمار، رضوان، وقصيري، حسين، (2013)، دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة جامعة تشرين البحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35)، العدد (7)، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
- هندي، منير، (1997) ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية.
- حمود، سمير سليم، (1993) ، التحليل الائتماني ، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- لرضي، حمزة عبد الحكيم ، (2022)، دور التحليل الائتماني في ضمان تسديد القروض وفوائدها في البنوك التجارية اليمنية (دراسة على

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711
April 2024

البنوك العاملة في حضرموت)، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 4 العدد 2.

- لطفي، سومية، (2017)، انعكاسات تعثر القروض على اداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، منشورات صندوق النقد الدولي.
- مطر، محمد، (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني : الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية ، ط 2، دار وائل للنشر ، عمان، الاردن .
- نصار، صديق توفيق، (2005)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.
- سليمان، اللوزي، زويلف، مهدي، والطراونه، مدحت، (1997) ، إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الاردن .
- عمر، رونك محمد، وجنديل، فرحاد ، ميكيل، (2023)، اثر معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية دراسة استطلاعية في عدد من المصارف الخاصة في مدينة دهوك. مجلة جامعة دهوك ن المجلد (26) العدد (2).
- فاروق، فخاري، ويحيى سعيدي، (2017)، دور ادوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الائتمان البنكي، مجلة الواحات للبحوث والراسات، المجلد (10)، العدد (1)، جامعة غرداية، الجزائر.
- رمضان، زياد، وجوده، محفوظ، (2018)، الاتجاهات المعاصرة في دارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.